تقرير رئاسة أركان الجيش إلى رئيس الجمهورية والخاص باجراءات المالكي حزبيا وطائفيا

تاريخ النشر 2011/07/13 AM 08:41

عن موقع ساحات التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الى / فخامة السيد رئيس الجمهورية المحترم

٢٠١١/٤/٩

الموضوع / تقرير

١. وزارة الدفاع في عهد النظام السابق كانت ذات طابع عسكري وقامت بواجبات امن داخلي بقمع الشعب العراقي بشكل عام والشعب الكردي بشكل خاص وخير دليل على ذلك عمليات الأنفال وضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية وإبادة البارزانيين وعمليات التهجير ألقسري والمشاركة في كثير من العمليات القمعية ضد شعبنا الكردي .

٢. بعد سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣ كان للقيادات الكردية وقوات البيشمركه الدور الفاعل والرئيسي في إسقاط ذلك النظام وفي نفس الوقت وبعد السقوط مباشرة كان للقيادة السياسية الكردية دوراً متميزاً في أرساء دعائم الدولة العراقية الحديثة المبنية على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم تهميش أي مكون من مكونات الشعب العراقي والمشاركة الفعالة في بناء المؤسسات الأمنية كما نص عليها الدستور العراقي الجديد وفعلاً كان للقوات البيشمركه ضمن تنظيمات الجيش العراقي الجديد دوراً متميزاً في مكافحة الإرهاب والمليشيات المسلحة الخارجة عن القانون وخير شاهد على ذلك مشاركتها في إنقاذ مدينة بغداد من السقوط بيد الإرهابيين والجماعات الخارجة عن القانون أبان أحداث العنف الطائفي عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حيث عملت القطعات الكردية التي أغلبها من قوات البيشمركه بحرفيه ومهنيه عالية بعيداً عن أيه ميول طائفية أو حزبية أو عرقية في بغداد وفي كافة محافظات العراق الأخرى ومن ضمنها المناطق المتنازع عليها .

٣. منذ تشكيل وزارة الدفاع الجديدة عام ٢٠٠٤ كان للكرد دوراً أساسيا في بناء الوزارة وان الجميع من كانوا يمثلون الأكراد عملوا بشكل مهني من أجل بناء وزارة حرفيه بعيدة عن أيه تدخلات طائفية أو عرقية أو حزبية وهذا كان واضحاً في وزارة الدكتور أياد علاوي ووزارة الدكتور إبراهيم الجعفري.

٤. عند تشكيل حكومة المالكي عام ٢٠٠٦ وعند تنسيب وزير الدفاع السابق عبد القادر محمد جاسم كانت في البداية الأمور تسير بشكل طبيعي ووصلت نسبة الأكراد (ضباط ومراتب ومدنيين) حوالي ٢٠% ولكن بعد انتهاء عمليات بغداد واستتباب الأمن وأبعاد شبح الحرب الأهلية بفضل مشاركة قوات البيشمركه المنخرطين في الجيش العراقي الجديد بدأت الأمور تنقلب بشكل تدريجي وبعملية مبرمجة ومنظمة داخل وزارة الدفاع لتهميش الدور الكردي بشكل منظم وبدأت ظواهر هذه الأمور تظهر بشكل جلي من خلال تهميش رئيس أركان الجيش حيث يعتبر رئيس هيئة الأركان المشتركة (القائد العام للقوات المشتركة) وضباط الأكراد الآخرين المتواجدين في مناصب أخرى في داخل وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش ضباط مهمشون .

٥. تم تشكيل مكتب القائد العام للقوات المسلحة (مكتب استشاري بحجم صغير) بدأ هذا المكتب يكبر ويكبر تدريجياً بشكل منظم وأصبح (قيادة ظل) لجميع المؤسسات الأمنية في البلد وألغى دور رئاسة أركان الجيش بشكل كامل وأخذ (صلاحيات) كثيرة لوزارة الدفاع وبمباركه وتخطيط من وزير الدفاع السابق حيث تم ربط قيادة العمليات الخاصة بهذا المكتب ولاحقاً تشكيل جهاز مكافحة الإرهاب (غير دستوري) وارتباطه بالقائد العام للقوات المسلحة عن طريق هذا المكتب وأصبح لهذا المكتب جهاز (استخباري وعملياتي وقضائي كبير جداً) و (سجن خاص وذيل أداري كبير جداً والقطعات التي بامرة رئيس الوزراء عن طريق هذا المكتب هي في الحقيقة أكثر من مستوى (قيادة فرقة عسكرية) .

٦. بدأ حزب الدعوة بالعمل التنظيمي داخل المؤسسة العسكرية وبعلم وزير الدفاع السابق من خلال مجموعة من الضباط يقودهم (فريق أول ركن عبود قنبر) معاون رئيس أركان الجيش للعمليات ومسؤول الجناح العسكري لحزب الدعوة في الوقت الحاضر ، (وفريق ركن احمد هاشم) قائد عمليات بغداد ، (وفريق أول ركن موحان الفريجي) ألمستشار العسكري الاقدم لوزارة الدفاع ، (ولواء حاتم المكصوصي) مدير الاستخبارت العسكرية ، (ولواء حازم بخيت) معاون مدير عام للاستخبارت والامن ، واصبح لهولاء الضباط الدور الفاعل في تنسيب ونقل الضباط على اساس طائفي وحزبي وأيضاً يشاركهم ضباط من خارج حزب الدعوة لكن محسوبين على التيارات الشيعية الأخرى أمثال (فريق صالح سرحان امين سر العام لوزارة الدفاع ، لواء ركن رعد هاشم أمين سر دائرة الادارة ، لواء ركن علاء العامري مدير الاستخبارت العسكرية السابق (هارب حالياً) ، لواء ركن عبد الامير يارالله رئيس أركان قيادة القوات البرية ، فريق أول ركن علي غيدان قائد القوات البرية ، والذي يعمل بوجهين ويعاونه في تنفيذ ذلك (فريق اول فاروق الاعرجي مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة وهيئة ركنه من طائفة واحدة (الشيعة) ، والمفتش العام لوزارة الدفاع (أشرف زاجي) ، والمستشار القانوني العام لوزارة الدفاع (دكتور غالب) المعتقل حالياً لقضايا فساد مالي .

٧. في بداية عام ٢٠٠٨ كان الدور الكردي لايزال فعالاً في وزارة الدفاع بالرغم من ظهور بوادر تحجيم الدور الكردي بشكل كامل وبدأت الامور تظهر بشكل كبير عند عودة فريق أول ركن موحان الفريجي من قيادة عمليات البصرة الى وزارة الدفاع حيث أوكلت اليه منصب (الامين العام وكالة) أضافة الى منصبه المستشار العسكري الاقدم والذي قاد بنفسه حملة ضد الدور الكردي في وزارة الدفاع وهناك (وثيقة تاريخية) أرسلت سابقاً الى مكتب فخامة رئيس الجمهورية والذي كان مرسل من قبله الى وزير الدفاع السابق عام ٢٠٠٤ في هذه المرحلة كانت نسبة الاكراد كما تم ذكرها سابقاً بالتحديد (حوالي ٢٠%) حيث حجب دور رئيس اركان الجيش بشكل كامل عن طريق سحب صلاحياته وفي أحدى الاجتماعات الخاصة والسرية جداً والذي عقد في دار وزير الدفاع السابق (عبد القادر العبيدي) عام ٢٠٠٩ وبحضور كل من (فريق أول ركن

موحان الفريجي ، فريق صالح سرحان ، لواء ركن علاء العامري ، لواء حازم بخيت ، دكتور غالب) تم الاتفاق على حجب واضعاف الدور الكردي بشكل كامل في وزارة الدفاع من خلال خطة تمت فيها توزيع الادوار في تلك الليلة للقيام بمايلي :-

أ. قال وزير الدفاع (عبد القادر العبيدي) حالياً رئيس أركان الجيش بدون أيه صلاحية ونحن نريد ذلك ونريد ان يبقى شكلياً في منصبه أمام الكتل السياسية وأمام الراي العام في العراق بأن رئيس أركان الجيش من القومية الكردية .

ب. توجيه (تهمة) الى فريق جمال سليمان المدير العام للاستخبارات والامن وهذا التوجيه من دولة رئيس الوزراء والقيام بسحب الصلاحيات من هذه المديرية العامة وأبراز دور مديرية الاستخبارات العسكرية بشكل تدريجي وسحب المديريات الفاعلة وربطها بالاستخبارات العسكرية ودائرة العمليات مثل (مديرية المعدات الفنية ، مدرسة الاستخبارت والامن) وهذا ما حدث فعلاً .

ج. أوكلت الى فريق أول ركن موحان الفريجي و لواء ركن علاء العامري مدير الاستخبارات العسكرية السابق بالتنسيق مع المفتش العام (اشرف زاجي) و(لواء ركن رعد هاشم) أمين سر دائرة الادارة للبحث في ملفات دائرة الادارة لتوجيه (تهمة) الى فريق ركن عثمان معاون رئيس أركان الجيش للادارة (كردي) من أجل أقصائه من منصبه وفعلاً حدث ذلك .

د. أوكلت الى المستشار القانوني العام (دكتور غالب) من أجل ايجاد ملف (تهمة) الى قائد القوة الجوية (فريق ركن طيار أنور حمه أمين) (كردي) وفعلاً حدث ذلك وتم احالته الى محكمة الجرائم الكبرى والمحكمة برآته من هذه التهمة الباطلة وبأعتراف المستشار القانوني العام لاحقاً بأنه عمل ذلك بتوجيه مباشر من قبل وزير الدفاع ومكتب المالكي كون قائد القوة الجوية وقف بوجه العقود الفاسده للتسليح (العقد الصربي والعقد الاوكراني) .

هـ . خلال هذا الاجتماع تطرق وزير الدفاع أنه يجب أن يعمل المفتش العام مع مدير الاستخبارات العسكرية وكلف فريق أول ركن موحان الفريجي بذلك من اجل النزول الى (العمق) للضباط الاكراد من هم من مستوى قائد فرقة وآمر لواء وآمري الافواج والوحدات لتلفيق تهم كيدية ولكنها تصبح في أضابيرهم الشخصية لغرض التأثير على مستقبلهم لاحقاً بعدم تسلم مناصب قيادية وهذا ماحدث فعلا للواء ركن صلاح الدين كمال (كردي) قائد الفرقة الرابعة ،و فريق ركن خورشيد سليم (كردي) قائد الفرقة الثالثة سابقاً وفعلاً خلال شهر آذار عام ٢٠٠٩ الى آيار ٢٠٠٩ بدأت حملة كبيرة من قبل دائرة المفتش العام ومديرية الاستخبارات العسكرية ضد هولاء القادة والآمرين من الاكراد حيث بدأ ظاهراً للعيان بأن هناك عملية مدبرة ومنسقة من قبل وزير الدفاع .

و. بدأت هذه المجموعة بأزاحة الضباط العرب (السنة) وتبديلهم بضباط (شيعة) في جميع مفاصل وزارة الدفاع وكذلك دوائر رئاسة أركان الجيش وهذا معروفة للجميع الان على سبيل المثال جميع أمناء سر وزارة الدفاع هم من طائفة واحدة (شيعة) وأمناء سر رئاسة أركان الجيش اغلبهم من (الشيعة) وكذلك المديريات العامة كلهم من (الشيعة) بأستثناء مدير عام واحد (كردي) ، وكذلك أمين السر العام للوزارة من (الشيعة) ومعاوني رئيس أركان الجيش الاربعة ونائب رئيس أركان الجيش والمفتش العام والمستشار القانوني العام والامين العام للوزارة اما المديريات العسكرية فكلهم من طائفة واحدة (شيعة) بأستثناء مدير مديرية واحدة وعددها (٢٥) مديرية .

ز. من مجموع (تسعة) قادة عمليات لايوجد قائد عمليات (كردي) ، (ثمانية) من طائفة (الشيعة) و واحد من الطائفة (السنية) ، و(١٤٠) قائد فرقة منهم (١٠) قائد شيعة و (٢) قائد كردي و (٢) قائد سني و (٤) قيادة اسلحة منهم (٣) قائد شيعة وواحد كردي .

ح. قامت نفس المجموعة وبأشراف من المالكي شخصياً ومكتب القائد العام للقوات المسلحة تم زج بالألوف من المليشيات التابعة الى طائفة واحدة (شيعة) في سلك الجيش بصفة (ضباط و مراتب) وتم أدخالهم في دورات قصيرة في الكليات العسكرية ومدارس الصنوف وتم منحهم رتب ضباط ولحد رتبة (عقيد عسكري) والمراتب جميعهم (ضباط صف) وتم تثبيت ذلك في خطوط خدمتهم ضماناً لحقوقهم ، علماً ان الغالبية العظمى من الضباط لايحملون اية شهادة دراسية مع العرض ان العشرات من الضباط الكرد تركوا الجيش العراقي وذلك لعدم تثبيتهم على ملاك وزارة الدفاع بحجة لاتوجد لديهم (خطوط خدمة) علماً بأن جميعهم من أكملوا دورات عسكرية في المؤسسات العسكرية لاقليم كردستان قبل سقوط النظام البائد وبعده ، والمشكلة مستمرة مع الموجودين في الخدمة ومصيرهم مجهول وذلك لتأثيرها على مستقبلهم في تسلم المناصب والترقيه ، علماً أم هولاء الضباط تطوعوا في ظروف صعبة جداًوقاتلوا الارهاب وأعداداً كبيرة منهم أما استشهدوا أو اصيبوا جراء العمليات الارهابية .

ط. بعد ازاحة معظم الضباط الاكراد وأجبارهم على ترك وظائفهم وتحديد صلاحيات رئيس أركان الجيش وجرد المديرية العامة للاستخبارات والامن من الصلاحيات والوحدات الاساسية تم تشكيل قيادات عمليات وربطها أما بالوزير مباشرة أو بالقائد العام ، ومثال ذلك قيادة عمليات بغداد والقيادات الأخرى وربط قيادة القوات البرية والجوية والبحرية بالوزير مباشرة واعتبار رئاسة أركان الجيش (جهة فنية وأدارية) وهذا بأمر رسمي من وزير الدفاع السابق وبأمر لاحق من المالكي عندما أوكل ألية وزارة الدفاع .

ي. لتحجيم دور قائد القوة الجوية تم فصل القيادة الى جزأين ، بحيث الطائرات الهيلوكوبتر لها قيادة مستقلة تسمى قيادة طيران الجيش وتم ربطها بالوزير مباشرة وهذه القيادة جميع منتسبيها من الضباط والمراتب هم من (الشيعة) بالرغم الاعتراض من قبل رئيس أركان الجيش وقائد القوة الجوية ونائب رئيس أركان الجيش ومعاون التدريب وبعض المفاصل الأخرى في الوزارة لكن الوزير وبدعم من معاون العمليات (فريق أول ركن عبود قنبر) أصر وأيد ذلك رغم عرض الموضوع قبل القرار على ذلك من قبل (فريق أول ركن موحان الفريجي و فريق أول ركن عبود قنبر) وبحضور وزير الدفاع أمام المالكي بأن نظامك سيصبح في خطر لو بقيت الطائرات الهليوكوبتر تحت تصرف قائد القوة الجوية لانه يعترض على استخدامها ضد الشعب وان هذه الطائرات مهمة لمكافحة الإرهاب والأمن الداخلي ووافق المالكي على ذلك والوزير هو الذي نفذ الامر وعندما تم أخبار المالكي من قبل رئيس أركان الجيش كانت أجابته لا علم لي بذلك ووزير الدفاع هو الذي قرر ذلك وهذا غير صحيح .

ك. في الفترة الاخيرة بدأوا بالبحث عن كل الملفات لايجاد أية ثغرة بسيطة ضد الضباط الاكراد ذات الرتب العالية والمتوسطة لحجب واقصاءهم من استلام اي منصب قيادي في المستقبل في وزارة الدفاع على سبيل المثال وهي حالة من الحالات مثل لواء ركن بختيار ظاهر مدير مديرية التحليل ألاستخباري (كردي) لانه من الضباط الجيدين ومن المؤمل له استلام منصب قيادي بموجب التوازن الوطني لكن في الاونة الاخيرة تم تبليغه بشكل غير مباشر بأنه عمل في الاستخبارات العسكرية السابقة وانه مشمول بقانون المساءلة والعدالة .. وكل ما بالموضوع هو بالشكل التالي :-
(أبان الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ تم تنسيب الضباط الاكراد في مختلف وحدات الجيش للقيام (بمهمة الترجمة) من اللغة العربية الى اللغة الكردية وتعبير رسائل باللغة الكردية بين القيادات ظناً منهم بأن الجانب الامريكي وقوات التحالف لايفهمون ذلك وهذا الامر تم بأشراف مديرية الاستخبارات العسكرية وهم ليسوا ضباط استخبارات وانما تم تنسيبهم بشكل وقتي وان اغلبهم لم يلتحقوا ولكن تم تثبيت ذلك في (خط الخدمة) للضباط الكرد .

٨. في بداية هذه السنة وأثناء مناقشات الموازنة وأعداد افراد الجيش العراقي وتسليحه طلب قسم من ضباط القادة في وزارة الدفاع تقليص اعداد الجيش وأعادة هيكليته لكي يكون الجيش محترف ومهني ونوعي وذات تسليح جيد ليكون حامي الدستور ويحافظ على حدود العراق الاتحادية ولكن فوجئنا بخبر خطير وتم تبليغ القيادات الكردية في حينها والخبر هو كالأتي :

(مدير عام النهج والمتطلبات الدفاع الدكتور عدنان شهاب المسؤول عن رسم السياسة الاستراتيجية واعداد التخمينات المالية لوزارة الدفاع بعد استلامه للمتطلبات من الوزارة والقيادات وعند حضوره للمناقشات لغرض تقليص أعداد الجيش برئاسة فريق ركن نصير العبادي نائب رئيس أركان الجيش نقل الحديث والافكار

والمقترحات الى الفريق أول ركن موحان الفريجي بصفته الامين العام وكالة وكان ردة فعل فريق اول ركن موحان وبالضبط نقلاً على لسان دكتور عدنان بأنك (تجهل لماذا نخطط لهذا العدد الكبير من الجيش) ... وهذا امر من القائد العام للقوات المسلحة ، أمامنا مهمتين استرتيجيتين .. الاولى (هي ارجاع الكويت وتأديبهم) ، والثانية (هي الاهم هي السيطرة على اقليم كردستان واعادة الامور كما كانت سابقاً والوقوف بوجه الزحف الكردي) ، وقال بالنص دكتور عدنان وقلت للفريق اول ركن موحان هل هذا الكلام (للمزحة) ام حقيقة .. أجاب فريق أول ركن موحان هذا الكلام حقيقي وهو توجيه من القائد العام للقوات المسلحة وقال دكتور عدنان أبلغكم ذلك شهادة للتاريخ أنا (شيعي) لكن أبرأ نفسي من هذه الامور .

٩. ان قانون المساءلة والعدالة يطبق بمعايير مختلفة يطبق ضد السنة والاكراد بمعيار وضد الشيعة بمعيار أخر اي بمعنى أخر الضباط السنة والاكراد المشمولين بالقانون اعلاه لايستلمون مناصب قيادية عليا ولايتم تعينهم اصلاً ، اما الضباط الشيعة فهم من الضباط والقادة الكبار الموجودين حالياً في الخدمة ومشمولين بقانون المساءلة والعدالة واستلموا مناصب قيادية عليا وهم :-

- فريق أول ركن موحان حافظ الفريجي .. المستشار العسكري الاقدم – الامين العام وكالة .
- فريق أول ركن عبود قنبر .. معاون رئيس اركان الجيش للعمليات .
- فريق أول ركن احمد هاشم .. قائد عمليات بغداد .
- فريق ركن عثمان الغامدي .. قائد عمليات الفرات الاوسط .
- فريق ركن حسن .. قائد عمليات نينوى .
- فريق رشيد فليح .. قائد عمليات سامراء .
- فريق ركن طالب أشغاتي الكناني .. رئيس جهاز مكافحة الارهاب .
- لواء قاسم عطا .. الناطق باسم قيادة عمليات بغداد .
- لواء ركن عدنان جواد علي .. رئيس اركان قيادة عمليات الكرخ .
- لواء ركن زياد طارق محمود .. عميد كلية الحرب .
- لواء محمد العسكري .. الناطق الصحفي لوزارة الدفاع .
- لواء حازم بخيت .. معاون المدير العام للاستخبارات والامن .
- لواء ركن عبد الامير .. امين سر دائرة العمليات .
- لواء ركن مناف عباس علي .. مدير استخبارات جهاز مكافحة الارهاب .
- لواء ركن عدنان حرين الوائلي .. امين سر دائرة الميرة .
- لواء ركن هادي عذاب سلمان القيسي .. مدير مديرية الهندسة العسكرية .
- لواء ركن علاء العامري .. مدير الاستخبارات العسكرية السابق .
- لواء ركن محمد ثامر جوهر ..عميد كلية الاركان .
- لواء ركن كريم ماهر جبر .. عميد الكلية العسكرية الرستمية .
- لواء ركن احمد العبادي .. قائد الفرقة السادسة .
- لواء ركن حبيب .. قائد الفرقة العاشرة .
- عميد ركن عبد الرحيم .. امين سر العمليات امانة سر الدفاع .
- عقيد ركن علي نمر .. امين سر الادارة امانة سر الدفاع .

وضباط كثيرون اخرين ومن طائفة واحدة (الشيعة) .

١٠ . لايوجد هناك اي توازن وطني ابتداءً من مقر وزارة الدفاع ودوائر ومديريات رئاسة اركان الجيش والمديريات العامة والمديريات العسكرية وقيادات العمليات والفرق والالوية والافواج ومدارس الصنوف والمؤسسات التدريبية والوحدات الساندة وهنا تكمن (الخطورة) من خلال سيطرة طائفة واحدة (الشيعة) ومن خلال عملية مبرمجة داخل الطائفة الواحدة وذلك من خلال مجموعة تابعة لجهة متنفذة في الحكم (حزب الدعوة) ناهيك عن ان جهاز مكافحة الارهاب وقيادة العمليات الخاصة ومكتب القائد العام للقوات المسلحة كلهم من طائفة واحدة (الشيعة) ومن (حزب الدعوة) مع العرض ان الدستور واضح لايسمح بذلك وهناك عقوبات مثبتة في قانون العقوبات العسكرية لكن هذه العملية تتم بشكل منهجي ومعروفة للجميع .

١١. الحلقات الاستخبارية المهمة والتي تدخل في مصير الضباط الاكراد وخاصة عند تقديمهم الى الكليات العسكرية (الاركان ، الحرب ، الدفاع الوطني) او الدورات التطويرية تثبت معلومات في نموذج الترشيح معلومات سلبية (كيدية) ألغرض منها اقصائهم عن هذه الدورات وعدم بروز ضباط اكراد أكفاء من حملة شارة الركن والدورات العسكرية العليا كي لا يستلموا مناصب قيادية مستقبلاً كون هذه الدورات من الشروط الاساسية لاستلام مناصب القيادة بموجب قانون الخدمة العسكري الجديد وهذا يتطلب وجود ضباط اكراد بأعداد متوازنة في هذه الدوائر لملاحظة مثل هذه الحالات وعدم السماح بمرورها .

١٢. الضباط الاكراد العاملين في دوائر ومديريات الاستخبارات سواءً اكانوا في المقر العام او المحافظات او القيادات ونزولاً ضرورة توجيههم بعدم السماح لتمريراي معلومة تمس الضباط الاكراد كون تم ملاحظة بعض الحالات وللأسف الشديد من قسم الضباط الكرد العاملين في الاستخبارات يشاركون في تقديم معلومات كيدية ضد اخوانهم الضباط الكرد لغرض الطعن والتشهير وهذه حالة خطيرة يجب عدم السماح بها اطلاقاً .

المقترحات

١٣. تطبيق الدستور في المؤسسة العسكرية بأيجاد التوازن الوطني بين جميع مكونات الشعب العراقي كما نص عليه الدستور ليس في وزارة الدفاع فقط لكن في جميع المؤسسات الامنية وهذا ضمان لبقاء العراق بعيداً عن تدخلات الجيش في المشاكل الداخلية سواء أكانت سياسية أو غير سياسية ، وبالنتيجة هذا التوازن بين المكونات يولد حالة من الثقة لدى عموم الشعب العراقي بكافة أطيافه على ان يكون هذا التوازن على اساس الكفاءة والمهنية وبعيداً عن التحزب داخل المؤسسة العسكرية اي ان الولاء للعراق الاتحادي ودستوره الدائم وحماية حدوده الخارجية والابتعاد كلياً عن المداخلات السياسية التي قد تنجم مستقبلاً داخل طوائفه ، ويثبت ذلك من خلال نسب يتم الاتفاق عليها في البرلمان ويكون ملزماً على المؤسسات الامنية والعمل بها من خلال (تشكيل لجان في كل وزارة من الوزارات الامنية لتطبيق التوازن الوطني بين جميع اطياف العراق) .

١٤. أعادة النظر بهيكلية وزارة الدفاع وجهاز مكافحة الارهاب ومكتب القائد العام للقوات المسلحة بحيث يكون مطابقاً للدستور لكي يكون لدينا جيش مهني محترف وقوي وذات تسليح جيد من خلال القضاء على (الترهل) في وزارة الدفاع هناك دوائر ومديريات متشابهة بالاعمال ولكن هذه الدوائر فصلت حسب الاتجاهات والأهواء الشخصية ونزولاً عند رغبة البعض مثل (دائرة المفتش العام والمفتش العسكري ، ومديرية الاستخبارات العسكرية والمديرية العامة للاستخبارات والامن ، مديرية الاتصالات العسكرية والمديرية العامة للاتصالات ، مديرية الحسابات العسكرية المديرية العامة للموازنة والبرامج ، قيادة القوة الجوية وقيادة طيران الجيش ، أمناء سر الاستخبارات في ديوان الوزارة ومكتب رئيس أركان الجيش ، ومكتب القائد العام للقوات المسلحة وجهاز مكافحة الارهاب وفي مكتب رئيس الوزراء بأسم مكتب الامن والسلامة).

١٥. تثبيت رتب الضباط الاكراد من اجل ضمان مستقبلهم من خلال أصدار (أمر ديواني أو وزاري) وهذا أمر مهم لان كثير من هولاء الضباط خدموا في صفوف قوات البيشمركه والجيش العراقي الجديد ومن حقهم تثبيت حقوقهم الشخصية أسوة بالمليشيات الذين تم ادماجهم في الجيش العراقي الجديد ضماناً لحقوق عوائلهم مستقبلاً .

١٦. أنهاء ملف حرس الاقليم وجعلهم قوات نظامية ضمن المؤسسة العسكرية وارتباطها بوزارة الدفاع من ناحية الادارة والميرة والتسليح ، أي يكون الارتباط من ناحية الحركات بأقليم كردستان اي تصبح ميزانية حرس الاقليم ضمن ميزانية وزارة الدفاع وهذا مهم لتحسين الحالة المعاشية ورفع كاهل ذلك على ميزانية الاقليم وبأعتقادنا تنفيذ ذلك ضمان لتنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور للمناطق المتنازع عليها .

١٧.من المهم في الوزارات الامنية اصدار قانون لكل وزارة من خلال البرلمان يحدد صلاحية الوزير وبالنسبة لوزارة الدفاع تحديد صلاحية الوزير ورئيس أركان الجيش والمعاونيين وقادة الاسلحة وقادة العمليات ضماناً لعدم الانفراد بالسلطة ومن الضروري تحديد صلاحية رئيس الوزراء بالنسبة لمنصب (القائد العام للقوات المسلحة) ، ومن الضروري اصدار قانون ينظم ذلك من قبل البرلمان .

١٨.أعادة النظر بجهاز مكافحة الارهاب (غير دستوري) ومكتب القائد العام للقوات المسلحة واعادة ارتباط قيادة العمليات الخاصة بوزارة الدفاع ، واعادة النظر بهذا العدادالكبير من قيادات العمليات وجعلها (٣-٤) قيادة وحسب المناطق ويكون ارتباطها مع سلسلة القيادة العسكرية (رئاسة اركان الجيش).

١٩.على القيادة الكردية اسناد ودعم الضباط الكرد الذين يتبأون مناصب قيادية وعدم الافراط بهم لوجود وشايه أو معلومات كيدية ، انما العمل وفق القانون كما مثبت في قانون العقوبات العسكرية والعمل على حسم حقوق الضباط الكرد المفصولين سياسياً بصورة استثنائية.

٢٠.تشكيل لجنة من قبل القيادة الكردية في بغداد واقليم كردستان لغرض متابعة وضع الضباط الكرد في المؤسسات الامنية في الحكومة الاتحادية وتكون هذه اللجنة كمرجعية لمتابعة ذلك وارسال تقارير دورية شهرية للقيادة الكردية في اربيل .

٢١.ان النقاط التي تم ذكرها أنفاً تتطلب من القيادة الكردية متابعتها مع البرلمان والحكومة الاتحادية من خلال اعضاء البرلمان والمسؤولين التنفيذيين في الحكومة الاتحادية وذلك لغرض اصدار اوامر ديوانيه أو وزارية وعلى حكومة الاقليم متابعة ذلك لغرض ضمان حقوق الكرد من حيث التوازن والحقوق والمشاركة في صنع القرار في الموسسات الامنية .